

جمهورية مصر العربية



رَئِسُ جَمْهُورِيَّةٍ

# الجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

السنة الثامنة والستون	الصادر في ١٠ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ الموافق (٩ فبراير سنة ٢٠٢٥ م)	العدد ٦ مكرر (ج)
--------------------------	---	---------------------

**محتويات العدد :****قرار مجلس الوزراء**

رقم الصفحة

٣

قرار رقم ٣ لسنة ٢٠٢٥ .....

٢٠٢٥ .....

**قرار رئيس مجلس الوزراء**

٧

قرار رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠٢٥ .....

٢٠٢٥ .....



## قرار مجلس الوزراء

رقم ٣ لسنة ٢٠٢٥

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ١٣، ١٤، ١٦، ١٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن أسس وضوابط التعويضات ونسبها طبقاً لمحاضر الاجتماعات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس للجنة العليا للتعويضات؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تثبيت العمل بنسب التعويضات الواردة بالجدوال الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لمحاضر الاجتماع السابع للجنة العليا للتعويضات وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/٦/١ وحتى ٢٠١٧/١١/٣٠؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٣١، ٣٨، ٣٤، ٤٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع العاشر والثالث عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر للجنة العليا للتعويضات وتثبيت العمل بنسب التعويضات طبقاً للجدوال الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/١٢/١ وحتى ٢٠١٨/٥/٣١؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٤، ١٢، ٢٧، ٢٨، ٣٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع الثالث والعشرين والخامس والعشرين والثلاثين والثانية والثلاثين والرابع والثلاثين للجنة العليا للتعويضات وتثبيت العمل بنسب التعويضات طبقاً للجدوال الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨/٦/١ وحتى ٢٠١٩/٥/٣١؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خفض نسب التعويضات المشار إليها طبقاً لمحضر الاجتماع الحادى والأربعين للجنة العليا للتعويضات المحرر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤ :

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢١ بشأن خفض نسب التعويضات المشار إليها طبقاً لمحضر الاجتماع السابع والأربعين للجنة العليا للتعويضات المحرر بتاريخ ٢٠٢١/٧/٨ :

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تثبيت الخفض بنسبة (%) ٣,٥ لنسب التعويضات الواردة بالجدوال الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء وذلك خلال المدة من ٤/١/٢٠٢٠ و حتى ٣١/٣/٢٠٢١ وتطبيق ذلك على جميع الجداول المعتمدة من مجلس الوزراء عن شهر مايو ٢٠١٧ عدا جدول حساب التعويضات في عقود التوريدات المستوردة من الخارج بدون تشغيل والتي يتم المحاسبة بشأنها بفئة العملة المحلية فيتم تثبيت التخفيض بنسبة (%) ٧,٥ عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال ذات المدة المشار إليها المحرر بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ :

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نسب التعويضات الموضحة بالجدول المرفق بالقرار قرین كل شهر خلال الفترة من ١/٣/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٤/٢٠٢٣ عن نسب التعويضات الواردة بالجدوال الصادرة والمعتمدة من مجلس الوزراء لشهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لآلية التطبيق والمثال الواردین بالجدول المرفق بذلك القرار ؛

وعلى محضر الاجتماع السابع والسبعين للجنة العليا للتعويضات المنعقد بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٤ :

وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

**قرار :**

**(المادة الأولى)**

تطبق نسب التعويضات الموضحة بالجدول المرفق قرین كل شهر خلال الفترة من ١/٥/٢٠٢٣ حتى ٣١/١٢/٢٠٢٣ على نسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة والمعتمدة من مجلس الوزراء لشهر مايو ٢٠١٧ وذلك طبقاً لآلية التطبيق والمثال الواردin بالجدول المذكور .

**(المادة الثانية)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٠ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ  
( الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠٢٥ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال مدبولي**



جدول نسب التوعيات طبقاً للقانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣ بشأن بشان التشريعات والقوانين والخدمات العامة وذلك المفترض من

۱۰ / مکالمات

الله تعالى يحيى العرش بروحه العطرة ويسأل عن إيمانكم فهم يجيبون : أَوْلَى

نسبة الزيادة مائة	٦٥٣	نسبة الزيادة مائة	٦٣٣
٦٢١,٧٩	٦٢٠,٣٣	٦٢٨,٥٠	٦٣١,٠٤
٦٢٣,٥٥	٦٢٥,٥٥	٦٤٤,٤٨	٦٤٦,٦٨
٦٣٣	٦٣٣	٦٣٣	٦٣٣
نسبة الزيادة مائة	٦٣٣	نسبة الزيادة مائة	٦٣٣
٦٣٣	٦٣٣	٦٣٣	٦٣٣

لَا يَرْجِعُنَّ إِذْ أَخْرَجْنَاهُمْ مِّنْهُمْ وَلَا هُمْ  
كُفَّارٌ

قسمية التعويض المترتبة من ١٥٤٣٢ حتى ٢١١٧٢٠٣٣ - حاصل ضريب نسبة التعويضات الواردة بالجدول

٢٠٢٥ لسنة ٤٩٣

## قرار رئيس مجلس الوزراء

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن منح معاش

استثنائي لأسرة كل شهيد مدنى والمصابين المدنيين نتيجة الأعمال الإرهابية؛

وبناءً على ما عرضته وزيرة التضامن الاجتماعى؛

**قرر:**

**(المادة الأولى)**

يستبدل بنص المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥

المشار إليه النص الآتى:

"تصرف وزارة التضامن الاجتماعى عقب وقوع الحادث مبلغ مائة ألف جنيه لأسرة كل شهيد ، كما تصرف للمصاب جزء من هذا المبلغ يعادل نسبة العجز المقررة وبحد أدنى خمسة آلاف جنيه ، كمساعدة مالية من حساب الإغاثة والنكبات".

**(المادة الثانية)**

يصرف لأسرة كل شهيد ، أو مصاب ، مبلغ يعادل الفرق بين ما سبق صرفه طبقاً للمبالغ المالية الواردة بالمادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٥ لسنة ٢٠١٥ قبل تعديلها بهذا القرار والمبالغ المالية المقررة بالمادة الأولى من هذا القرار .

**(المادة الثالثة)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٠ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ٩ فبراير سنة ٢٠٢٥ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال مدبوى**

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٥

٢٠٢٤ - ٢٠٢٥/٢/١١ - ٥٠٩ / ٢٥٥٩٨

